ترتكز على أسس الحرية والمنافسة:

دراسة تحث الحكومة والقطاع الخاص على تطبيق استراتيجية لتطوير السوق التجاري المحلي

■ ،،كتب /أحمد حسن

كشفت دراسة اقتصادية حديثة أن السوق التجاري في اليمن لايزال يمارس الكثير من أعماله بعشوائية ويفتقد لتطبيق طرق حديثة للعمل البعيد عن الاحتكار وأساليب التنظيم والمنافسة.

ودعت الدراسة التي أعدها مركز الاستشارات الاقتصادية الحكومة والقطاع الخاص للتعاون في تطبيق استراتيجية وطنية للتجارة الداخلية ترتكز على أسس ومنطلقات الحرية والمنافسة، مع مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الاستراتيجية والحرفية.

فيما دعت هذه الدراسة إلى ضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج حثت بشدة على أهمية استكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاحة للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

مشددة على ضرورة إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة استراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم على ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وأكدت على الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة

الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد ووضع استراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية، بدلاً من ضياع جهود الدولة في قضايا فرعية مثل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، وقضايا النوع الاجتماعي، واستيعاب الهجرة من القرن الإفريقي.

وطالبت بمراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة

ونبهت بأهمية اتخاذ خطوات جادة لتنظيف كشوفات موظفي الدولة من الوظائف المزدوجة والوهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى إلى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

توقعات بارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية إلى ٨٥,٦٪

■ ،،خاص/الثورة

توقع تقرير حكومي أن يشهد هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠١٠ -٢٠١٢م حدوث تغير محدود. حيث يتوقع أن ترتفع مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢م من ٨٤,٢٪ عام ٢٠١٠م إلى حوالي ٨٥,٦٪ عام ٢٠١٢م، فيما يتوقع انخفاض مساهمة قطاع النفط والغاز في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ١,٤ نقطة مئوية خلال الفترة نفسها لتصل إلى ١٤,٤٪ عام ٢٠١٢م.

وبحسب تحليل توقعات هيكل الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية، يلاحظ أن قطاع الخدمات استمر في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة متوقعة تصل إلى ٦٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢م، يليه قطاع الزراعة والغابات والصيد في المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة ١٢,٤٪ في المتوسط. ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قطاع الصناعة (ويشمل الصناعات الاستخراجية بدون النفط والغاز، الصناعة التحويلية، الكهرباء والمياه، البناء والتشييد) وبنسبة متوسطة تبلغ ١١,٤٪ خلال الفترة.

ويرجع تواضع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة إلى مجموعة المعوقات الهيكلية والمستجدة التي يواجهها وفي مقدمتها تدني الاستثمارات الخاصة بسبب التحسن البطيء لمناخ الاستثمار وتقليدية أساليب الإنتاج والتصنيع وضعف القدرة التنافسية للمنتجات وصعوبات التصدير والتسويق التي يواجهها. إضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير الصناعي.

وأكد تقرير صادر عن وزارة التخطيط أن الاقتصاد الكلي سيشهد خلال السنوات القادمة ٢٠١٠-٢٠١٢م، تطورات هيكلية تتمثل في تزايد المساهمة النسبية لأنشطة قطاع الخدمات، مع تصاعد أهمية أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، وكذا تزايد أهمية أنشطة النقل والتخزين، الأمر الذي يدعم دور الخدمات الإنتاجية في تلبية احتياجات مشاريع الإنتاج المباشر في الزراعة والصناعة والتعدين، كما أن توقعات تغير الهيكل

الصناعي لصالح الصناعة التحويلية تطور إيجابي يقلل من درجة الاعتماد على موارد الثروة الطبيعية القابلة للنفاذ، فضلاً عن إتاحة السبيل لزيادة الطاقة الاستيعابية من العمالة. في حين أن زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي تبشر بنتائج طيبة للاهتمام بهذا القطاع الذي يستوعب حوالي ٣١٪ من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الوطني.

كما انخفض الادخار المحلي إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١١٠٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م محققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧م - ٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الادخار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة

كما ارتفعت قيمة الاستهلاك النهائي الكلي من ٤٠٣٦,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٦٢٢,١ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو مستوى متوسط بلغ ١٨,٧٪ وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٨,٥٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٩٢,٦٪ عام ٢٠٠٩م ويسهم الاستهلاك النهائي الكلي بحوالي ٨٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م) وأرجع تقرير رسمي نمو الاستهلاك النهائي الكلي خلال الفترة إلى ارتفاع كل من الاستهلاك النهائي الخاص و الاستهلاك النهائي العام، حيث ارتفع حجم الاستهلاك النهائي الخاص من ٣٢٧٩ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٤٧٦٩,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م محققاً معدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٩,٨٪ وبنسبة ٦٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط ذات الفترة . وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي العام ارتفعت قيمته من ٧٥٧,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٨٥٢,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م ليحقق معدل نمو سنوي بلغ ١٣,٩٪ ، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤٪ خلال ذات الفترة.وأشار الى عدد من العوامل التي أدت إلى زيادة الاستهلاك الخاص خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م ما يلي الزيادة الطبيعية في عدد السكان وانخفاض معدل التضخم جراء الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار عدد كبير من السلع و الخدمات المستوردة،أما زيادة الاستهلاك النهائي العام فيعزى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الجاري ..

إفراغ ٧٥ ألف طن من مادة القمح الروسي بميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

أفرغ في ارصفة المعلا ميناء عدن أمس ٧٥ ألف طن من مادة القمح الروسي.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن لـ(سبأ) بأن شحنتي القمح المفرغة مخصصة لصوامع عدن للغلال وجزءا منها سيتم تسويقه إلى الأسواق اليمنية لتلبية احتياجات المواطنين من مادة القمح.

هذا وكانت أرصفة المعلا وميناء الحاويات ومصفاة عدن قد شهدت حركة ملاحية دولية متنامية خلال الأيام الماضية تمثلت بوصول ١٧ سفينة تجارية وحاويات وناقلة نفط وغاز طبخ وبترول.

وأوضحت البيانات الواردة من الميناء أن السفن الواصلة أفرغت ٢٧ ألف و٦٠٠ طن من المواد الاستهلاكية من السكر والأرز ومواد البناء والمعدات الفنية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية والتنموية، بالاضافة إلى تفريغ ألف و٧١٦ حاوية بضائع واردات استهلاكية متنوعة و٤٧ ألف طن متري من الديزل و٦ آلاف طن من مادة الغاز المنزلي و١٢٧ ألف طن من النفط الخام والذي كرر في الوحدات الإنتاجية للمصفاة والمخصص لتلبية احتياجات المواطنين.

الإيرادات الزكوية بالحديدة تتجاوز ٧٢ مليون ريال

■ ،،الحديدة/سبأ

ارتفعت الإيرادات الزكوية بمحافظة الحديدة خلال شهر رمضان المبارك لتصل إلى ٧٢ مليوناً و٤٥٢ ألفاً و٩٧١ ريالاً بزيادة ١٢ مليوناً و٢١ ألفاً و٤٢٣ ريالاً عن رمضان العام الماضي بزيادة ٢٪.

وأوضح مدير عام مكتب الواجبات بالمحافظة جمال عبدالواحد الحميري لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الزيادة في الإيرادات عن العام الماضي جاءت نتيجة للمتابعة المستمرة والنزول الميداني المتواصل للمحصلين.

ولفت الحميري إلى أن عدم التزام القطاع العام والمختلط في مراكز المحافظة بتسديد الواجبات الزكوية في المحافظة يؤثر على إبردات السلطة المحلية وعدم تطبيق قرار رئيس الوزراء رقم ٢٢٤ لعام ٢٠٠٦م بخصوص التحصيل المحلي للواجبات الزكوية.

منوهاً بضرورة قيام كبار المكلفين من رجال الأعمال بتسديد واجباتهم الزكوية ما لم فسيضطر المكتب إلى إرسال ملفات الجهات المتخلفة عن التوريد إلى الجهات المختصة.